

Distr.: General
14 July 2026
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والثمانون

البند 67 من جدول الأعمال المؤقت*

حقوق الشعوب الأصلية

حقوق الشعوب الأصلية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، ألنير ك. بارومي، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 4/60.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/81/150

190826

170826

26-10409 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، ألبير ك. بارومي

تعليم حدود أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها، وتسجيلها وتمليكها

موجز

بعد مرور ما يقرب من 20 عاما على اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، يتناول هذا التقرير مسائل الاعتراف القانوني بأراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها، وتعليم حدودها وتسجيلها وتمليكها، وكيفية حماية حقوق هذه الشعوب عندما تتعارض مع مصالح متنافسة. ورغم إحراز تقدم مهم في بعض المناطق، لا يزال التنفيذ متفاوتا. ويدعو المقرر الخاص إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للاعتراف بأراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها، وتعليم حدودها وتسجيلها وتمليكها، وحمايتها بشكل فعال، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أولا - مقدمة

- 1 - يستعرض هذا التقرير تنفيذ الدول لحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي بعد مرور ما يقرب من 20 عاما على اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويستعرض التقرير الاتجاهات السائدة في سبع مناطق اجتماعية ثقافية حددتها الشعوب الأصلية، مع التركيز على الاعتراف القانوني، وتعليم حدود الأراضي وتمليكها⁽¹⁾، وكيفية الموازنة بين حقوق الشعوب الأصلية والمصالح المتنافسة، مثل استخراج الموارد والبنية التحتية والحفظ والسياسات المناخية والأمن⁽²⁾.
- 2 - وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض المناطق، يكشف التقرير عن وجود ثغرة في التنفيذ على صعيد العالم. ويحدد التقرير الأنماط المستمرة لنزع الملكية والاستبعاد وعدم كفاية الحماية، وفي نفس الوقت يسلط الضوء على الممارسات الإيجابية والمسارات الرامية إلى تعزيز تمتع الشعوب الأصلية الفعلي بحقوقها وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثانيا - أفريقيا

ألف - الاعتراف القانوني

- 3 - لم يعترف سوى أقل من خمسة بلدان أفريقية قانونيا بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في أراضيها، وفقا للمعايير الدولية. فدستور الكونغو يضمن "حقوق الشعوب الأصلية" (المادة 16)، ولكن لا يوجد دستور أفريقي يذكر صراحة حقوق هذه الشعوب في الأراضي.
- 4 - ويمكن تحديد ثلاثة نهج عامة في جميع أنحاء أفريقيا فيما يتعلق بالاعتراف القانوني بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي.
- 5 - وتتعترف قانونيا المجموعة الأولى والأكبر من الدول بمستويات ضعيفة أو محدودة من الحقوق في الأراضي أو الموارد. وهي حقوق تتعلق في الأساس باستخدام الأراضي أو شغلها أو إمكانية الوصول إليها، وغالبا ما تُمنح بواسطة القوانين القطاعية المتعلقة بالغابات والحياة البرية والحفظ وتغير المناخ والأراضي والزراعة والتعدين، أو المجالات ذات الصلة. وتُعتبر حقوق الشعوب الأصلية ثانوية بالنسبة للأهداف الرئيسية التي تحددها الحكومات.
- 6 - وتتيح جميع بلدان حوض الكونغو الست للشعوب الأصلية استخداما محدودا للغابات المملوكة للدولة من خلال برامج "الغابات المجتمعية"، التي تمنحهم بعض الحقوق في الأراضي ولكن من دون أن تمنحهم حق ملكية أراضي أسلافهم. ففي الكاميرون، على سبيل المثال، يقصر القانون امتيازات استغلال الغابات المجتمعية على 5 000 هكتار فقط، وهي مساحة أقل بكثير من إجمالي الأراضي الموروثة عن الأسلاف في البلد⁽³⁾.

(1) في هذا التقرير، يشمل مصطلح "الأراضي" الأراضي والأقاليم والموارد.

(2) في التقارير المقبلة، سيولي المقرر الخاص اهتماما خاصا للشعوب الأصلية المتنقلة، والشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية أو في مرحلة اتصال أولي، والشعوب الأصلية التي تمتلك أراضي بحرية وساحلية، نظرا لأنها تواجه تحديات وتهديدات خاصة.

(3) Tchoumba, B., "Indigenous Peoples and Protected Areas in Central Africa" (World Wide Fund for Nature, 2005). وانظر أيضا CERD/C/CMR/CO/22-23 و A/71/229.

- 7 - ويُلاحظ نمط مماثل في غرب وشمال أفريقيا وفي منطقة الساحل. فالأطر القانونية في مالي وتشاد والنيجر⁽⁴⁾ تعترف بالترحال الرعوي واستخدام الأراضي لأغراض الرعي، لكنها لا تمنح الرعاة من الشعوب الأصلية سوى حقوق استخدام الأراضي والممرات، التي تظل مصنفة كأراضي عامة.
- 8 - وفي العديد من بلدان شرق وجنوب أفريقيا، تُمنح الشعوب الأصلية حقوق الاستخدام المتصلة بالموارد، مثل الحياة البرية، من خلال برامج الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية؛ ومع ذلك، فإن هذه الحقوق لا تشمل ملكية الأراضي. ففي ناميبيا، على سبيل المثال، تمنح المحميات الجماعية المجتمعات المحلية حقوقا مشروطة لإدارة الحياة البرية والسياحة داخل مناطق محددة، في حين تظل جميع الأراضي الجماعية مملوكة للدولة.
- 9 - وهناك فئة ثانية من الدول الأفريقية تعترف قانونيا بحقوق ملكية الأراضي العرفية أو الجماعية، لكن هذه القوانين غالبا ما تفضل المجتمعات التقليدية المهيمنة التي تستخدم الأرض بشكل واضح، مستبعدة الشعوب الأصلية التي تعتمد في سبل عيشها على التنقل. ففي بوتسوانا، على سبيل المثال، تخضع أراضي القبائل لإدارة مجالس الأراضي، التي تتألف من أعضاء من القبائل المهيمنة. وهذا يترك العديد من الشعوب الأصلية بدون حماية قانونية⁽⁵⁾. وبالمثل، فإن نظام الملكية الجماعية لأراضي القبائل في المغرب لا يشمل الشعوب الأصلية⁽⁶⁾.
- 10 - وفي العديد من بلدان وسط وشمال وغرب أفريقيا التي تطبق نظم القانون المدني، يجب أن تكون الاستخدامات العرفية للأراضي وشغلها واضحة ودائمة حتى يتم الاعتراف بها وحمايتها. ويجري تفتيش الأراضي الريفية للتأكد من عدم شغلها بشكل واضح؛ وإذا تبين أنها خالية، فإنها تصبح من أملاك الدولة ليُعاد توزيعها. وقد أدى هذا المذهب القانوني، الذي يعود أصله إلى نظريات الأرض المشاع الاستعمارية، إلى تمييز نظامي ضد المعتمدين على الصيد وجمع الثمار والرعاة الرحل من الشعوب الأصلية، مما أدى إلى إنشاء معظم المنتزهات الوطنية والمناطق المحمية الرئيسية على أراضي أسلافهم⁽⁷⁾.
- 11 - وهناك فئة ثالثة من الدول الأفريقية تتجه نحو الاعتراف الكامل بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي. ويُعد القانون المتعلق بالشعوب الأصلية الذي اعتمدته الكونغو أبرز مثال على ذلك، حيث يمنح حقوقا جماعية وفردية في ملكية الأراضي والموارد التقليدية والوصول إليها واستخدامها⁽⁸⁾. ومع ذلك، لم ينفذ بعد هذا القانون⁽⁹⁾. وبالمثل، صدّقت جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2010 على اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، ولكنها لم تنفذها بعد.

(4) مالي، القانون رقم 045-06 لعام 2006 بشأن الزراعة؛ وقانون الرعي التشادي؛ والنيجر، المرسوم رقم 015-93 لعام 1993 الذي يحدد المبادئ التوجيهية لقانون المناطق الريفية. وانظر أيضا E/C.12/GC/26 و HRI/GEN/1/Rev.6، الصفحتان 208 و 209.

(5) انظر A/HRC/15/37/Add.2.

(6) انظر الرابط: <https://arablandinitiative.glt.net/ar/countries/almghrb>.

(7) انظر A/71/229.

(8) القانون رقم 5-2011.

(9) انظر A/HRC/45/34/Add.1.

باء - تعليم حدود الأراضي وتمليكها

12 - في معظم البلدان الأفريقية، لا يتم تعليم حدود أراضي الشعوب الأصلية أو تمليكها، ولا توجد دولة أفريقية لديها نظام لسجلات الأراضي صمم خصيصاً من أجل الشعوب الأصلية. ولم تحصل سوى قلة قليلة من الشعوب الأصلية على سندات ملكية لأراضيها، وذلك بالاعتماد على عمليات تعليم حدود أو تمليك تشوبها العيوب ولم تُصمم في الأصل لتلبية احتياجات الشعوب الأصلية. ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، مكن قانون رابطات الأملاك الجماعية مجتمع ريكتزفيلد ناما من الحصول على سندات ملكية قانونية لبعض أراضيهم⁽¹⁰⁾. وفي عام 2011، مُنح شعب هزابي الأصلي الذي يعتمد على الصيد وجمع الثمار في جمهورية تنزانيا المتحدة شهادة ملكية لأراض قروية تغطي جزءاً من أراضيهم. ولم تحصل الشعوب الأصلية من الماساي في نغورونغورو ولوليوندو حتى على ما مُنح شعب هزابي من حقوق محدودة فيما يتعلق بتعليم حدود الأراضي وتمليكها⁽¹¹⁾.

13 - ولا توجد أي حقوق لتعليم الحدود أو تمليك الأراضي للشعوب الأصلية في أي من بلدان حوض الكونغو. وبدلاً من ذلك، مُنحت الشعوب الأصلية حقوق استخدام محدودة من خلال "الغابات المجتمعية"، التي يجري حالياً تعليم حدودها وتسجيلها ووصفها بشكل غير دقيق بأنها حقوق في الأراضي.

14 - وبالمثل، في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وشمال أفريقيا، تعتمد العديد من الدول على تسجيل حقوق استخدام الأراضي والموارد بدلاً من منح حق الملكية الكاملة للأراضي. ويحدد قانون الرعي التشادي وقانون المناطق الريفية في النيجر كيفية تعليم ممرات الترحال الرعوي ومناطق المراعي المخصصة للشعوب الأصلية، إلا أن هذه الأراضي تظل مصنفة كأراض عامة.

15 - وفي معظم بلدان الجنوب الأفريقي، يمكن تسجيل حقوق استخدام الموارد من خلال خطط الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية، ولكن ملكية الأراضي تظل من حق الدولة⁽¹²⁾.

16 - ومن بين الممارسات الإيجابية الناشئة قانون الأراضي المجتمعية الكيني، الذي ينص على عملية من ست خطوات لتسجيل الأراضي المجتمعية، إلا أن الإجراءات المعقدة والتأخيرات تؤدي إلى بقاء معظم أراضي الشعوب الأصلية غير مسجلة وخاضعة لوصاية الحكومة⁽¹³⁾. وفي أنغولا، في عام 2007، مُنح مجتمع موبيمباتي سان في محافظة هويلا سندات ملكية جماعية لـ 1 389 هكتاراً من الأراضي.

17 - ويُعد قيام الشعوب الأصلية برسم خرائط أراضيها وأقاليمها بنفسها في جميع أنحاء أفريقيا ممارسة ناشئة ذات أهمية كبيرة، في ظل غياب أي تعليم حدود رسمي من جانب الدول.

(10) المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا، قضية *Alexkor Ltd v. Richtersveld Community*، عام 2004. وانظر أيضاً [E/CN.4/2006/78/Add.2](http://www.saflii.org/za/other/esa/supremecourt/2006/78/Add.2).

(11) رسالة موجهة من رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري إلى الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة (الرقم المرجعي: CERD/EWUAP/115thsession/2025/CS/BJ/ks).

(12) انظر [A/77/238](http://www.unhcr.org/refugees/77/238) و [A/71/229](http://www.unhcr.org/refugees/71/229).

(13) انظر [A/HRC/4/32/Add.3](http://www.unhcr.org/refugees/4/32/Add.3).

جيم - التوفيق بين حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والمصالح المتنافسة

- 18 - تمنح الأطر القانونية في أفريقيا الأفضلية بشكل منهجي لمصالح الدولة وقطاع الأعمال وعمليات الحفظ، بينما تعامل حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي على أنها حقوق ثانوية ومشروطة وقابلة للتضحية بها.
- 19 - ويؤثر نمو الصناعات الاستخراجية، مقترنا بالطلب العالمي على المعادن الأساسية للانتقال، بشكل كبير على حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي. وينطوي الهدف الوارد في إطار كومنمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والمتمثل في الحفاظ على ما لا يقل عن 30 في المائة من المناطق البرية ومناطق المياه الداخلية والمناطق الساحلية والبحرية على كوكب الأرض بحلول عام 2030، على إمكانية استفادة الشعوب الأصلية منه، ولكن هذا الهدف ينطوي أيضا على خطر كبير يتمثل في تسريع عملية نزع الملكية بذريعة الحفاظ على البيئة، إذا ما تم تنفيذه دون احترام المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية.
- 20 - وغالبا ما يُنتهك شرط الحصول على الموافقة الحرة المسبقة المستتيرة في عمليات استغلال الأراضي في أفريقيا. ولا يوجد في أي بلد أفريقي قانون أو سياسة مستقلة تتناول هذه المسألة، ولا يوجد سوى بلدين هما الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لديهما قوانين خاصة بالشعوب الأصلية تتضمن صراحة أحكاما تتعلق بالموافقة الحرة المسبقة المستتيرة. أما البلدان الأخرى، بما في ذلك كينيا وجنوب أفريقيا، فتعالج هذه المسألة جزئيا من خلال أطر عمل قطاعية، وعادة ما يكون ذلك دون التركيز على الشعوب الأصلية.
- 21 - وتتزايد حالات تجريم المدافعين عن أراضي الشعوب الأصلية والعنف ضدهم في جميع أنحاء أفريقيا، التي سجلت ثاني أكبر عدد من حالات قتل المدافعين عن الأراضي والبيئة على الصعيد العالمي في عام 2020، حيث كانت الشعوب الأصلية ممثلة بصورة غير متناسبة من بين الضحايا⁽¹⁴⁾.

ثالثا - منطقة القطب الشمالي

ألف - الاعتراف القانوني

- 22 - تقدم منطقة القطب الشمالي⁽¹⁵⁾ نماذج متنوعة للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي. فجرينلاند (كالاييت نونات) ومنطقة القطب الشمالي الكندية تتيحان حكما ذاتيا وإدارة إقليمية واسعي النطاق لشعب الإنويت، بينما تستند حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي في جميع أنحاء منطقة سابمي إلى استخدامها التقليدي لهذه الأراضي وشغلها لها.
- 23 - وفي النرويج والسويد وفنلندا، تستند حقوق شعب الصامي في تربية الرنة⁽¹⁶⁾ والصيد وصيد الأسماك عموما إلى الاستخدام المتوارث منذ الأزل، ويُعترف بها في المقام الأول كحقوق استخدام. وفي النرويج، يمكن اعتبار قانون فينمارك أنه يوفر أعلى مستوى من الحماية لشعب الصامي، حيث يعترف

(14) Global Witness, "Defending tomorrow: The climate crisis and threats against land and environmental defenders" (2020), p. 14 و A/HRC/39/17.

(15) يستند هذا الفرع إلى فهم لمنطقة القطب الشمالي من الناحية الاجتماعية الثقافية، وفقا لتعريف الشعوب الأصلية لها، في سياق علاقتها بالأمم المتحدة.

(16) النرويج، قانون تربية الرنة لعام 2007؛ السويد، قانون تربية الرنة لعام 1971 (Rennäringslagen)؛ وفنلندا، قانون تربية الرنة (848/1990).

بحقوقهم الفردية والجماعية في الأراضي والموارد الطبيعية⁽¹⁷⁾. ومع ذلك، لكي تتمكن مجتمعات الصامي من إثبات ملكيتها استناداً إلى الاستخدام منذ الأزل، يجب عليها تقديم أدلة على سيطرتها التاريخية على الأرض؛ وإلا، فقد يتم تصنيفها كفئات مستخدمة مأذون لها بدلاً من جهات مالكة لتلك الأراضي⁽¹⁸⁾.

24 - وفي السويد، يُقر قانون تربية الرنة بحقوق الانتفاع التي يتمتع بها شعب الصامي في الأراضي والمياه التي اعتادوا استخدامها تقليدياً. ولا يُسمح بممارسة هذه الحقوق الحصرية إلا للأفراد من شعب الصامي الذين ينتمون إلى مجتمعات محلية محددة (الصامبييار، *samebyar*) والذين يعتمدون بشكل أساسي على تربية الرنة في كسب رزقهم. غير أن المحكمة العليا السويدية أوضحت أن عبء الإثبات يقع على عاتق الدولة لتبين أن الحقوق المستندة إلى الاستخدام منذ الأزل قد أبطلت قانونياً⁽¹⁹⁾.

25 - وفي فنلندا، لا يزال الوضع القانوني لأراضي الصامي دون حل⁽²⁰⁾. ففي عام 2022، خلصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن الدولة لم تعترف قانونياً بحقوق الشعوب الأصلية في أراضيها التقليدية، ودعت إلى الاعتراف القانوني بهذه الحقوق، بما في ذلك حق الملكية الجماعية⁽²¹⁾.

26 - وفي الاتحاد الروسي، اعترفت التشريعات الاتحادية التي اعتمدت بين عامي 1999 و 2001 بحقوق الشعوب الأصلية في استخدام وامتلاك الأراضي والموارد الطبيعية المتجددة داخل أراضيها التقليدية، ونصت على إنشاء "مناطق للاستخدام التقليدي للموارد الطبيعية"⁽²²⁾. ومع ذلك، أدت التعديلات التشريعية اللاحقة إلى إضعاف هذه الإجراءات الوقائية. فلم تعد ملكية الشعوب الأصلية معترفاً بها، وقُلصت الضمانات البيئية، وأصبح الوصول إلى الأراضي التقليدية خاضعاً بشكل متزايد للتشريعات العامة المتعلقة بالأراضي⁽²³⁾، وقد تضطر مجتمعات الشعوب الأصلية إلى التنافس مع المصالح التجارية على الأراضي والموارد الطبيعية⁽²⁴⁾. كما أدت التعديلات الأخيرة إلى تقليص الإعفاءات الضريبية السابقة⁽²⁵⁾.

27 - وتجمع غرينلاند، وهي إقليم يتمتع بالحكم الذاتي تابع للدانمرك، بين الملكية الجماعية والعامة للأراضي والحكم الذاتي الواسع النطاق بموجب قانون الحكم الذاتي لعام 2009. وتتمتع سلطات غرينلاند (البرلمان والحكومة) بسلطات تشريعية وتنفيذية فعلية فيما يتعلق بإدارة الأراضي والمياه والموارد⁽²⁶⁾. وفي كندا، تعترف المعاهدات الحديثة المبرمة في جميع أنحاء إنويت نونانغات بملكية الإنويت للأراضي والإدارة

(17) النرويج، القانون المتعلق بالعلاقات القانونية وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية في فينمارك (2005).

(18) المحكمة العليا النرويجية، قضية *Finnmark Estate v. Karasjok Sámi Association et al*، القضية رقم HR-2024-982-S.

(19) المحكمة العليا السويدية، القضية رقم T 853-18، المؤرخة 23 كانون الثاني/يناير 2020.

(20) انظر CCPR/C/FIN/CO/7 و E/C.12/FIN/CO/7.

(21) انظر E/C.12/76/D/251/2022.

(22) الاتحاد الروسي، القانون رقم FZ-82 لعام 1999، والقانون رقم FZ-104 لعام 2000، والقانون رقم FZ-49 لعام 2001.

(23) الاتحاد الروسي، القانون رقم FZ-136 لعام 2001، والقانون رقم FZ-200 لعام 2006.

(24) Prina, F. and Tomaselli, A., "Land and fishing rights of indigenous peoples in Russia", Committee on the Implementation of the Rights of Indigenous Peoples of the International Law Association (2016).

وانظر أيضاً: الاتحاد الروسي، القانون الاتحادي رقم FZ-209 لعام 2009، والقانون الاتحادي رقم FZ-166 لعام 2004.

(25) الاتحاد الروسي، القانون رقم FZ-176. وانظر أيضاً: International Work Group for Indigenous Affairs, *The Indigenous World 2026*.

(26) انظر A/HRC/54/31/Add.1.

المشتركة للموارد الطبيعية وترتيبات الحكم الذاتي الواسعة النطاق⁽²⁷⁾، وذلك في إطار الاعتراف الشامل بحق الإنويت في تقرير المصير⁽²⁸⁾.

باء - تعليم حدود الأراضي وتمليكها

28 - لم يتم تعليم حدود أراضي الصامي وتمليكها إلا جزئياً. ولم تقم السويد تاريخياً بتعليم حدود سوى بعض مناطق الرعي⁽²⁹⁾، في حين لا تزال العديد من الحقوق العرفية رهن الدعاوى القضائية المرفوعة أمام المحاكم المحلية⁽³⁰⁾. وفي فنلندا، يُعتبر 90 في المائة من الأراضي الواقعة ضمن المنطقة المُصنّفة على أنها موطن شعب الصامي أراض مملوكة للدولة من الناحية القانونية، وتديرها مؤسسة الغابات والمتنزهات الفنلندية⁽³¹⁾. وفي عام 2025، خلصت لجنة الحقيقة والمصالحة الخاصة بشعب الصامي إلى أن حقوق الصامي في الأراضي لا تزال غير محمية بشكل كافٍ، وأوصت بتجديد الجهود الرامية إلى الاعتراف بحقوقهم التقليدية في استخدام الأراضي⁽³²⁾. وفي النرويج، تواصل لجنة فينمارك التحقيق في المطالبات المقدمة بموجب المادتين 29 و 36 من قانون فينمارك، إلا أن التقدم في هذا الصدد ظل بطيئاً، ولم يتم الاعتراف سوى بعدد قليل نسبياً من مطالبات الملكية الجماعية⁽³³⁾. وقد أُثيرت مخاوف من أن المعايير القانونية المطبقة مكلفة وتميل إلى تفضيل المفاهيم التقليدية للملكية على أنماط الشعوب الأصلية في الاستخدام الموسمي والمشارك للأراضي.

29 - وفي الاتحاد الروسي، وعلى الرغم من أن التشريعات الاتحادية تنص على إنشاء "مناطق للاستخدام التقليدي للطبيعة"، لم يتم إنشاء أي من هذه المناطق على المستوى الاتحادي حتى الآن، بعد مرور أكثر من عقدين على اعتماد تلك التشريعات⁽³⁴⁾، ولا تزال معظم الأراضي ذات الصلة مملوكة للاتحاد. ونتيجة لذلك، لا تزال مجتمعات الشعوب الأصلية تغتقر إلى اعتراف مضمون بأراضيها⁽³⁵⁾.

(27) الاتفاق النهائي لإنوفالويت، واتفاق نونافوت، واتفاق خليج جيمس وكيبك الشمالية، واتفاق مطالبات أراضي الإنويت في نونافيك، واتفاق مطالبات أراضي الإنويت في لابرادور.

(28) السياسة العامة بشأن الإنويت في نونانغات.

(29) بيان مقدم من برلمان شعب الصامي في السويد.

(30) المحكمة العليا السويدية، قضية Nordmaling, Nytt Juridiskt Arkiv, 2011, p. 109؛ وبيان مقدم من برلمان شعب الصامي في السويد.

(31) انظر A/HRC/33/42/Add.3 و CCPR/C/124/D/2668/2015 و CCPR/C/124/D/2950/2017.

(32) انظر الرابط: <https://sdt.sk.fi/en/2025/12/05/the-sami-truth-and-reconciliation-commission-in-finland-submitted-its-final-report/>

(33) تقرير لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، مؤتمر العمل الدولي، النورة 113 (2025)، الصفحة 1033 من النص الإنكليزي.

(34) انظر CERD/C/RUS/CO/25-26.

(35) Suliandziga, L. and Sulyandziga, R. and Cadena, A. "Russian Federation: Indigenous Peoples and land rights", *Fourth World Journal*, vol. 20, No. 1, 2020.

جيم - التوفيق بين حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والمصالح المتنافسة

- 30 - في جميع أنحاء منطقة القطب الشمالي، تتأثر أراضي الشعوب الأصلية بأنشطة التعدين ومشاريع الطاقة والحراجة والسياحة والبنى التحتية والتوسع العسكري والمصالح الجيوسياسية.
- 31 - وقد تقلصت مساحات الرعي والمراعي الموسمية الخاصة بشعب الصامي بشكل كبير⁽³⁶⁾. ففي النرويج، تأثرت 89 في المائة من مناطق الرعي الخاصة بتربية الرنة لدى شعب الصامي. وأعربت آليات الأمم المتحدة مرارا عن قلقها من أن الآثار التراكمية لا تحظى بالاهتمام الكافي، وأن القرارات المتخذة لا تزال تعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية على حساب حقوق الشعوب الأصلية⁽³⁷⁾.
- 32 - وفي بعض أجزاء منطقة القطب الشمالي، أثار إقرار قانون المواد الخام الحيوية الصادر عن الاتحاد الأوروبي مخاوف بشأن تزايد إخضاع حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي لأهداف اقتصادية وأمنية أوسع نطاقا⁽³⁸⁾.
- 33 - وأصدرت النرويج والسويد وفنلندا تشريعات تتعلق بالتشاور، بدلا من الموافقة الحرة المسبقة المستتيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الشعوب الأصلية أن هذه المشاورات تُجرى غالبا بعد أن تكون القرارات السياسية الرئيسية قد اتخذت⁽³⁹⁾.
- 34 - وتتولى حكومة وبرلمان غرينلاند مسؤولية إدارة الأراضي والموارد الطبيعية والتشاور مع المجتمعات المحلية، وفقا لقانون الحكم الذاتي لعام 2009. وبالتالي، فإن المنازعات المتعلقة بمشاريع التعدين والمناطق المحمية واستخدامات الأراضي الأخرى هي في المقام الأول مسائل تهم سلطات غرينلاند والمجتمعات المحلية المتأثرة بشكل مباشر. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف بشأن فعالية عملية التشاور، لا سيما في المستوطنات النائية⁽⁴⁰⁾. وفي الآونة الأخيرة، أبرز الموقع الجيوسراتيجي لغرينلاند ومواردها الطبيعية أهمية احترام حق شعب غرينلاند في تقرير المصير⁽⁴¹⁾.
- 35 - وفي الاتحاد الروسي، لا تزال هناك مخاوف تُثار بشأن عدم كفاية المشاورات المتعلقة بمشاريع الاستخراج، والضغط المتزايد على مراعي الرنة، والقيود المتزايدة المفروضة على منظمات الشعوب الأصلية، وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية⁽⁴²⁾.

(36) Larsen, E., *The State of Sápmi*, vol. 1, International Work Group for Indigenous Affairs, 2015

(37) A/HRC/33/42/Add.3، الفقرتان 45 و 46، و E/C.12/SWE/CO/6، الفقرتان 13 و 14 (د).

(38) International Work Group for Indigenous Affairs, *The Indigenous World 2026*

(39) انظر A/HRC/33/42/Add.3 و E/C.12/SWE/CO/6 و CCPR/C/SWE/CO/7، الفقرتان 38 و 39. وانظر أيضا:

Larsen, E., *The State of Sápmi*, vol. 1, International Work Group for Indigenous Affairs, 2015

(40) المرجع نفسه.

(41) انظر الرابط: www.ohchr.org/en/press-releases/2026/01/greenland-un-experts-urge-united-states-respect-international-law-and-right

(42) انظر E/C.12/RUS/CO/7، و CERD/C/RUS/CO/25-26، و A/HRC/60/59، و A/80/382، والرسالة 3/2026، و CERD/C/RUS/CO/25-26، و E/C.12/RUS/CO/7، و CCPR/C/RUS/CO/8، و International Work Group for Indigenous Affairs, *The Indigenous World 2026*. انظر أيضا الرابط: www.ohchr.org/en/press-releases/2026/04/strategy-blattant-abuse-counter-terrorism-and-extremism-laws-destroy-russian

رابعاً - آسيا

ألف - الاعتراف القانوني

36 - لم تسن أي دولة آسيوية تشريعات محددة للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي على مدار ما يقرب من 20 عاماً منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ومع ذلك، فإن آسيا تضم ثلثي الشعوب الأصلية في العالم، وقد صوتت أكثر من 30 دولة آسيوية لصالح الإعلان.

37 - وتكشف الأطر القانونية التي تنظم حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي في آسيا عن ثلاثة أنماط عامة.

38 - فأولاً، لم تسن سوى قلة من الدول الآسيوية تشريعات تعترف بالشعوب الأصلية كمالكين جماعيين لأراضيهم وأقاليمهم الموروثة عن الأسلاف. ويُعد قانون حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين الإطار الأكثر شمولاً، حيث يُقرّ بالملكية والحيازة الجماعية للأراضي الموروثة عن الأسلاف، بما في ذلك الموارد الطبيعية المرتبطة بها، والمواقع المقدسة، ومناطق القنص وصيد الأسماك⁽⁴³⁾. وفي كمبوديا، يُقرّ قانون الأراضي بحق الشعوب الأصلية في التملك الجماعي للأراضي التقليدية، ويحمي قانون الحراجة الاستخدام العرفي⁽⁴⁴⁾ وينص على إنشاء غابات مجتمعية⁽⁴⁵⁾. ويقرّ قانون الحقوق المتعلقة بالغابات الهندي بالحقوق الفردية والجماعية للقبائل المصنفة وسكان الغابات التقليديين الآخرين في أراضي الغابات ومواردها. وفي إندونيسيا، وعلى الرغم من أن التشريعات لا تعترف بملكية الشعوب الأصلية بصفتها هذه، فقد أكد قرار المحكمة الدستورية الصادر عام 2013 أن الغابات العرفية ليست غابات تابعة للدولة، وأعاد التأكيد على الحقوق الإقليمية للشعوب الأصلية بموجب الدستور⁽⁴⁶⁾.

39 - وهناك مجموعة ثانية من الدول الآسيوية تعترف بحقوق محدودة للشعوب الأصلية في استخدام أراضي الأسلاف أو شغلها، أو تمنحها سلطة محدودة على أراضيها التقليدية دون الاعتراف بالملكية الجماعية. وعادة ما تُمنح حقوق ملكية الأراضي المحدودة هذه بموجب قوانين قطاعية تتعلق بالغابات والمناطق المحمية، من بين طرق أخرى. وفي بنغلاديش، لا تزال حقوق الحيازة العرفية سارية في أراضي هضبة شيتاغونغ بموجب ترتيبات إدارية خاصة⁽⁴⁷⁾. وفي ماليزيا، تمارس الشعوب الأصلية حقوقها العرفية على أجزاء من أراضيها التقليدية، في حين أنشئت مناطق للاستخدام المجتمعي ومناطق صيد تقليدية في بعض المناطق المحمية⁽⁴⁸⁾. وفي الآونة الأخيرة، في عام 2025، اعتمدت تايلند قانون حماية أنماط

(43) الفلبين، القانون الجمهوري رقم 8371، الفصل الثالث، المادة 7.

(44) المادتان 25 و 26.

(45) Errico, S., "The Rights of Indigenous Peoples in Asia" (International Labour Organization, Geneva, 2017).

(46) انظر الرابط: https://en.mkri.id/download/decision/pdf_Decision_35PUU-X2012.pdf.

(47) Roy, D., "The ILO Convention on Indigenous and Tribal Populations, 1957" (No. 107) and "the laws of Bangladesh: A comparative review" (International Labour Organization, Dhaka, 2009).

(48) بيانان مقدمان من حلف الشعوب الأصلية في آسيا والشبكة الوطنية لمنظمات الشعوب الأصلية. وانظر أيضاً: Jaringan Orang Asal Semalaysia, *Red & Raw: Indigenous Rights in Malaysia and the Law*, 2015.

الحياة الإثنية وتعزيزها، الذي ينص على بعض أشكال الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والموارد الطبيعية داخل مناطق محددة⁽⁴⁹⁾.

40 - وثالثاً، تصنف العديد من الدول الآسيوية الأخرى، بما في ذلك فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أراضي الشعوب الأصلية على أنها أراضي غير مملوكة أو متعدى عليها أو حيزت بشكل غير قانوني، وبالتالي تعتبر هذه الأراضي أراضي تابعة للدولة أو أراضي عامة، دون وجود إطار قانوني محدد يعترف بحقوق الشعوب الأصلية⁽⁵⁰⁾.

باء - تعليم حدود الأراضي وتمليكها

41 - في آسيا، لا تزال معظم أراضي الشعوب الأصلية دون تسجيل أو تمليك⁽⁵¹⁾، بما في ذلك في البلدان التي وُضعت فيها إجراءات محددة لتعليم الحدود أو التمليك. وغالباً ما تكون الإجراءات مطولة ومكلفة ومرهقة من الناحية الإدارية.

42 - وفي كمبوديا، لم يحصل سوى عدد قليل من مجتمعات الشعوب الأصلية على سندات ملكية للأراضي الجماعية، على الرغم من وجود الإطار القانوني للملكية الجماعية⁽⁵²⁾. وفي الفلبين، يؤدي التأخير المطول في إصدار شهادات ملكية أراضي الأسلاف إلى تحويل تلك الأراضي إلى مزارع ومشاريع تجارية أخرى⁽⁵³⁾. وفي الهند، وعلى الرغم من تقديم ملايين المطالبات بموجب الحقوق المتعلقة بالغابات، لا يزال عدد كبير منها دون تسوية، ولا سيما المطالبات المجتمعية⁽⁵⁴⁾.

43 - وفي إندونيسيا، وفي أعقاب الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية عام 2013، اعتمدت وزارة الشؤون الزراعية والتخطيط المكاني نظاماً لسندات حقوق الملكية المجتمعية، التي يمكن تسجيلها لدى الوكالة الوطنية للأراضي⁽⁵⁵⁾. وأسست الشعوب الأصلية وكالة تسجيل الأراضي الموروثة عن الأسلاف، والتي يُقال إنها يسرت تسجيل ملايين الهكتارات، بما في ذلك الغابات والأنهار والبحار. ومع ذلك، فإن الاعتراف بالغابات العرفية لا يزال مرهوناً باعتراف الدولة المسبق بمجتمعات الشعوب الأصلية، مما يجعل العديد من الأراضي العرفية مصنفة قانونياً على أنها غابات تابعة للدولة⁽⁵⁶⁾. وفي ماليزيا، لم تعلم حدود مساحات شاسعة من الأراضي العرفية، ولا تزال تُعامل على أنها أراضي تابعة للدولة، لا سيما في الأماكن التي تتداخل فيها مع المحميات الحرجية أو المناطق المحمية⁽⁵⁷⁾. وفي أراضي هضبة شيتاغونغ في بنغلاديش، لم يتم

(49) انظر الرابط: <https://bangkok.ohchr.org/thailand-new-law-ethnic-groups>.

(50) بيان مقدم من لونغ هوو بهو.

(51) International Work Group for Indigenous Affairs, "Situation on Lands, Territories and Resources of Indigenous Peoples in Asia", 2019.

(52) International Work Group for Indigenous Affairs, *The Indigenous World 2026*.

(53) انظر E/C.12/PHL/CO/7.

(54) بيان مقدم من شانميتا م.

(55) إندونيسيا، النظام 2015/9، المنقح بالنظام 2016/10. انظر أيضاً الرابط: www.ijss.org/vol7/876-SH0011.pdf.

(56) اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان، تحقيق وطني بشأن حق الشعوب الأصلية في أراضيها الواقعة في المناطق الحرجية، عام 2015.

(57) بيان مقدم من حلف الشعوب الأصلية في آسيا.

أبداً تسجيل الكثير من الأراضي المجتمعية العرفية بطريقة رسمية. وقد تلقت لجنة تسوية المنازعات على الأراضي في أراضي هضبة شيتاغونغ، التي أنشئت بموجب اتفاق السلام لعام 1997، أكثر من 22 000 طلب منذ إنشائها، لكن لم يتم حتى الآن تسوية أي منازعة على الأراضي⁽⁵⁸⁾.

جيم - التوفيق بين حقوق الشعوب الأصلية والمصالح المتنافسة

44 - في جميع أنحاء آسيا، تخضع حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي بشكل منهجي لمصالح قطاعات التعدين، والطاقة الكهرومائية، والأعمال التجارية الزراعية، وتطوير البنية التحتية، ومبادرات المناخ والحفاظ على البيئة⁽⁵⁹⁾.

45 - ولم تعتمد سوى قلة من البلدان الآسيوية أطراً قانونية مخصصة للتشاور أو للموافقة الحرة المسبقة المستتيرة. ولا يزال قانون حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين، الصادر عام 1997، يمثل الإطار القانوني الأكثر شمولاً⁽⁶⁰⁾. ففي نيبال، أدرجت متطلبات التشاور في الدستور، وفي تنفيذ اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 (رقم 169)، وفي التشريعات القطاعية التي تنظم شؤون الحكم المحلي وتقييم الأثر البيئي والغابات والمناطق المحمية. ومع ذلك، فإن هذه العناصر لا تشكل إجراء قانونياً شاملاً للموافقة الحرة المسبقة المستتيرة⁽⁶¹⁾. وتتص قوانين الهند وإندونيسيا على إجراء مشاورات أو الحصول على الموافقة من خلال تشريعات خاصة بكل قطاع، لا سيما فيما يتعلق بالغابات والأراضي والموارد الطبيعية. ومع ذلك، ففي معظم أنحاء المنطقة، نادراً ما تُجرى مشاورات قبل اتخاذ القرارات⁽⁶²⁾. وقد أبلغ عن حالات تم فيها الحصول على موافقة الشعوب الأصلية عن طريق الرشاوى، أو استراتيجيات تهدف إلى تقسيم المجتمعات المحلية أو "تصنيع" الموافقة⁽⁶³⁾، أو الخداع، أو التهديدات، أو المضايقات المنهجية، أو القوة، أو العنف المميت⁽⁶⁴⁾.

46 - وفي جميع أنحاء آسيا، أدى الإخفاق في حماية حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي إلى نشوب النزاعات والعنف. وفي بعض الحالات، نُشرت القوات العسكرية لحماية المصالح الاقتصادية على أراضي الشعوب الأصلية، ولجأت هذه القوات إلى التهريب والعنف، بما في ذلك القصف والقتل⁽⁶⁵⁾. ففي إندونيسيا، تدعم وزارة الدفاع "المزارع الغذائية" والمشاريع الاستراتيجية وغيرها من المبادرات الاستخراجية في بابوا الغربية، حيث تنتشر قوات قتالية في أراضي الشعوب الأصلية. وقد أدى ذلك إلى وقوع حالات عديدة

(58) انظر الرابط: https://normlex.ilo.org/dyn/nrmlx_en/f?p=NORMLEXPUB:13101:0::NO::P13101_
COMMENT_ID:4464553

(59) بيانات مقدمة من مركز آسيا، وشبكة العدالة في التعدين، وشبكة نساء الأديفاسي، وحلف الشعوب الأصلية في آسيا.

(60) انظر القانون الأساسي للشعوب الأصلية (عام 2005)، والأنظمة المتعلقة بالتشاور مع الشعوب الأصلية أو القبائل للحصول على موافقتها ومشاركتها (عام 2017).

(61) انظر قانون عمل الحكومات المحلية (عام 2017)، وقانون حماية البيئة (عام 2019)، وقواعد حماية البيئة (عام 2020)، وقانون الغابات (عام 2019).

(62) بيان مقدم من مؤسسة طبطيبا.

(63) بيانات مقدمة من شبكة العدالة في التعدين، وشبكة نساء الأديفاسي، ومؤسسة طبطيبا.

(64) انظر A/HRC/56/46/Add.2 و CCPR/C/PHL/CO/5.

(65) انظر A/HRC/56/46/Add.2 و E/C.12/IDN/CO/2.

من انتهاكات حقوق الإنسان⁽⁶⁶⁾. وفي الفلبين، تم تصوير معارضة الشعوب الأصلية للتعدين على أنها "إرهاب"، مما برر عسكرة أراضي الشعوب الأصلية بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2020 وقانون التعدين لعام 1995. وفي ماليزيا، ينص مرسوم أراضي صباح لعام 1930 (الذي نُقح في عام 1996) على حقوق الشعوب الأصلية في ولاية صباح، ويشكل هذا المرسوم الأساس القانوني للحقوق العرفية الأصلية في الأراضي وموارد الغابات. ومع ذلك، يُزعم أنه تم توقيع اتفاقية لحماية الطبيعة تمنح شركة خاصة حقوقا حصرية على أكثر من مليوني هكتار من الغابات الواقعة داخل أراضي أسلاف الشعوب الأصلية، دون احترام حقوق هذه الشعوب في التشاور والموافقة الحرة المسبقة المستتيرة⁽⁶⁷⁾.

47 - وفي بنغلاديش، شهدت أراضي هضبة شيتاغونغ عملية عسكرة مكثفة، حيث أقامت قوات الأمن معسكرات ومراكز تدريب على أراضي الشعوب الأصلية، في الوقت الذي دعمت فيه استيلاء المستوطنين على الأراضي⁽⁶⁸⁾. وفي بعض الحالات، يُستخدم العنف ضد نساء الشعوب الأصلية كأداة لطرد السكان من الشعوب الأصلية من أراضيهم، في حين يسود الإفلات من العقاب⁽⁶⁹⁾.

48 - وفي جميع أنحاء المنطقة، يتعرض المدافعون عن أراضي الشعوب الأصلية بشكل متزايد للاعتقال والاحتجاز التعسفيين والترهيب والتهديدات والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء والمضايقات القانونية، بسبل منها الدعاوى القضائية التي لا أساس لها من الصحة⁽⁷⁰⁾. وفي العديد من البلدان، وُصف المدافعون عن أراضي السكان الأصليين بـ "الإرهابيين" أو "المتطرفين" أو "العملاء الأجانب" أو "الجهات المعادية للتنمية"، وتعرضوا للتجريم من خلال تهمة ملفقة، بل وتعرض بعضهم للقتل خارج نطاق القضاء⁽⁷¹⁾. وفي بنغلاديش، تم توثيق نمط من تجريم قادة مجتمعات الشعوب الأصلية وإحالتهم إلى القضاء⁽⁷²⁾. وعلاوة على ذلك، تواجه نساء الشعوب الأصلية، اللواتي غالبا ما يقفن في طليعة المدافعين عن أراضي الشعوب الأصلية، عنفا موجها ضدهن، في حين يظلن في كثير من الحالات مستبعدات من المشاورات وعمليات صنع القرار داخل مجتمعاتهن⁽⁷³⁾.

خامسا - أمريكا اللاتينية

49 - تتمتع أمريكا اللاتينية ببعض الأطر القانونية الأكثر تقدما فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي. ومع ذلك، بعد مرور ما يقرب من عقدين من الزمن على اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن

(66) انظر الرسالة IDN 8/2025.

(67) انظر الرسالة MYS 3/2023.

(68) انظر الرسائل BGD 5/2025 و BGD 4/2025 و BGD 3/2022 و BGD 8/2020 و BGD 2/2018.

(69) انظر الرابط: www.ohchr.org/en/press-releases/2022/12/bangladesh-un-expert-concerned-about-non-implementation-chittagong-hill.

(70) انظر E/C.12/LAO/CO/1 و E/C.12/IDN/CO/2 و A/HRC/59/45/Add.2 و CCPR/C/IDN/CO/2 و A/HRC/56/46/Add.2 و CERD/C/THA/CO/4-8. وانظر أيضا: International Work Group for Indigenous Affairs, *The Indigenous World 2026*.

(71) ورقات مقدمة من حلف الشعوب الأصلية في آسيا، ومؤسسة طبطبيا، ومركز آسيا.

(72) انظر الرسائل OTH 2025/56 و BGD 3/2025.

(73) انظر A/HRC/59/45/Add.2.

حقوق الشعوب الأصلية، لا تزال الحماية الفعالة لهذه الحقوق محدودة بسبب بطء عملية تعليم الحدود، والمصالح المتنافسة، وانعدام الأمن، والعنف، والانتكاسات.

ألف - الاعتراف القانوني

50 - في العقود الأخيرة، اعترفت معظم دول أمريكا اللاتينية بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، مدفوعة بتعبئة الشعوب الأصلية، والإصلاحات الدستورية والقانونية، والتصديق على اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 (رقم 169)، وتطور الاجتهاد القضائي⁽⁷⁴⁾. وكان من المتوقع أن يستند إعلان حقوق الشعوب الأصلية إلى تلك الإنجازات وأن يعزز بشكل أكبر الأساس القانوني لتلك الحقوق في حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير.

51 - ويمكن تصنيف الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي في المنطقة إلى أربعة نهج عامة.

52 - فهناك المجموعة الأولى من الدول التي تعتبر أن حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي هي حقوق متأصلة، لا تنبع من سلطة الدولة أو اعترافها، بل من وضعها كأهم متساوية تتمتع بالحق في تقرير المصير⁽⁷⁵⁾. ويقر دستور إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات بأنهما دولتان متعددتا القوميات. فدستور إكوادور يضمن الملكية الجماعية للشعوب الأصلية للأراضي الجماعية دون أي قيود زمنية، ويحميها من التصرف فيها أو تقسيمها أو مصادرتها أو فرض الضرائب عليها⁽⁷⁶⁾. ويؤكد الدستور البوليفي على حقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير والملكية الجماعية باعتبارهما جزءاً أساسياً من حقوقها في الأراضي.

53 - وهناك مجموعة ثانية من البلدان تعترف بحقوق الشعوب الأصلية المتأصلة في الأراضي استناداً إلى ملكية الأسلاف واستخدامها لها⁽⁷⁷⁾. فدستور الأرجنتين يعترف بالوجود الثقافي المسبق للشعوب الأصلية ويكفل حيابة المجتمعات المحلية لأراضيها التقليدية وملكيتها⁽⁷⁸⁾. وتعترف المادة 231 من دستور البرازيل بـ "الحقوق الأصلية" للشعوب الأصلية في الأراضي التي تشغلها تقليدياً. ويقر دستور نيكاراغوا بالهوية المتميزة للشعوب الأصلية باعتبارها الأساس الدستوري للاعتراف بحقوقها الجماعية⁽⁷⁹⁾. ويستند دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية في إقرار حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي إلى الاعتراف بوجودها وعلاقتها الأصلية بأراضي الأسلاف وموائلها⁽⁸⁰⁾.

(74) Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), "Guaranteeing indigenous people's rights in Latin America", 2014; ECLAC, "Los pueblos indígenas de América Latina – Abya Yala y la Agenda 2030 para el Desarrollo Sostenible", 2020.

(75) A/80/181، الفقرة 30.

(76) المادتان 57 و 60.

(77) A/80/181، الفقرة 30.

(78) المادة 75-17.

(79) المادة 5.

(80) المادة 119.

54 - وهناك مجموعة ثالثة من الدول، منها كولومبيا⁽⁸¹⁾ والمكسيك⁽⁸²⁾ وبنما⁽⁸³⁾، تعترف قانونياً بأراضي الشعوب الأصلية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الإداري للدولة. وتُمكن هذه الترتيبات الشعوب الأصلية من ممارسة السلطة على بعض جوانب الإدارة الإقليمية، بما في ذلك المؤسسات العرفية، واتخاذ القرارات المحلية، وإدارة الأراضي. ويُعد إنشاء "الكوماركاس" (أراضي الشعوب الأصلية) في بنما بين عامي 1938 و 2000 مثلاً بارزاً على هذه الحماية⁽⁸⁴⁾. وفي كولومبيا، تُعتبر سلطات الشعوب الأصلية جهات تابعة للدولة تتمتع بدرجة معينة من الاختصاص الرسمي على أراضيها.

55 - وتوفر عدة بلدان ضمن الفئات الثلاث الأولى ضمانات قانونية إضافية لحقوق الشعوب الأصلية المعترف بها في الأراضي. فالأطر القانونية في الأرجنتين⁽⁸⁵⁾ وإكوادور⁽⁸⁶⁾ وباراغواي⁽⁸⁷⁾ والبرازيل⁽⁸⁸⁾ وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)⁽⁸⁹⁾ وبيرو⁽⁹⁰⁾ وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)⁽⁹¹⁾ وكوستاريكا⁽⁹²⁾ تنص صراحة على أن أراضي الشعوب الأصلية غير قابلة للتصرف ولا يجوز بيعها أو نقل ملكيتها أو مصادرتها.

56 - وهناك مجموعة رابعة من الدول لا تمنح سوى حقوق استخدام محدودة. ففي سورينام، تُعتبر أراضي الشعوب الأصلية ملكاً للدولة، ويستند حق الوصول إليها بشكل أساسي إلى شغلها فعلياً، أو التسامح الإداري، أو الترتيبات السياسية المؤقتة⁽⁹³⁾. وفي جامايكا، لا يزال الخطاب الذي تقره الدولة بشأن "انقراض السكان الأصليين" يعوق الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، لا سيما فيما يتعلق بمجتمعات ياماي ومارون⁽⁹⁴⁾.

57 - وحتى في الحالات التي يتم فيها الاعتراف قانونياً بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، لا تزال هناك قيود كبيرة. وقد حددت بعض البلدان مواعيد "نهائية" فيما يتعلق بحقوق ملكية الأراضي. ففي نيكاراغوا، لا يسود احتلال الشعوب الأصلية التاريخي إلا على سندات حقوق الملكية الممنوحة بعد اعتماد الدستور⁽⁹⁵⁾. وفي البرازيل، يقيد "الإطار الزمني" (*marco temporal*)، الذي أعلنت المحكمة الاتحادية العليا عدم

(81) الدستور، المادتان 287 و 330.

(82) الدستور، المادة 2.

(83) القانون رقم 2 لعام 1938، والقانون رقم 16 لعام 1953، والقانون رقم 22 لعام 1983، والقانون رقم 24 لعام 1996، والقانون رقم 34 لعام 2000.

(84) [A/HRC/27/52/Add.1](#)، الفقرة 13.

(85) الدستور، المادة 17-75.

(86) الدستور، المادة 4-57.

(87) الدستور، المادة 64.

(88) الدستور، المادة 4-231.

(89) الدستور، المادة 395 - ثالثاً.

(90) المرسوم التشريعي رقم 22175، المادة 13.

(91) الدستور، المادة 119.

(92) القانون رقم 6172 المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1977.

(93) بيان مقدم من Platform Oorspronkelijke Rechten Inheemsen.

(94) بيان مقدم من مجلس ياماي غواني.

(95) القانون رقم 445 لعام 2003، المادة 35.

دستوريته، حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي بحيث تقتصر على الأراضي التي كانت مشغولة فعلياً اعتباراً من تاريخ اعتماد الدستور⁽⁹⁶⁾.

58 - وفي العديد من البلدان، لا تشمل حقوق ملكية الأراضي المعترف بها المياه والبحار الساحلية والموارد المتجددة المرتبطة بتلك الأراضي⁽⁹⁷⁾. ففي بيرو، تُستثنى الأراضي الصالحة للحراثة من التملك الجماعي، وتخضع فقط لامتيازات الاستخدام التي تمنحها الدولة، والتي تظل قابلة للإلغاء⁽⁹⁸⁾.

59 - وتمنح بلدان أخرى الشعوب الأصلية حقوق الاستخدام في الموارد الساحلية والبحرية، دون أن تمنحها الملكية الكاملة لها. ففي نيكاراغوا، تتمتع مجتمعات الشعوب الأصلية على الساحل الكاريبي بحقوق حصرية في ممارسة الصيد التقليدي والمجتمعي داخل مناطق بحرية معينة⁽⁹⁹⁾. وحددت شيلي مناطق ساحلية بحرية خاصة بالشعوب الأصلية لحماية الاستخدامات العرفية التي تزاو لها⁽¹⁰⁰⁾. وتحفظ العديد من الدول بملكية موارد باطن الأرض وتعترف، في أحسن الأحوال، بحق الشعوب الأصلية في التشاور.

باء - تعليم حدود الأراضي وتمليكها

60 - يُعدّ غياب عمليات تعليم الحدود وتمليك الأراضي عقبة رئيسية تحول دون تمتع الشعوب الأصلية بحقوقها في الأراضي في المنطقة. وهذا الأمر معترف به من قبل المحاكم المحلية ومنظومة حقوق الإنسان للدول الأمريكية⁽¹⁰¹⁾.

61 - وتؤدي العوائق الإدارية، مثل الإجراءات المعقدة والبيروقراطية المفرطة وعدم كفاية الموارد وتجزئة نظم إدارة الأراضي، إلى عرقلة الاعتراف بأراضي الشعوب الأصلية. وتشكل المصالح السياسية والاقتصادية، بما في ذلك التدخل والمطالبات المتنافسة وامتيازات استخراج المعادن والاعتراف بحقوق الأطراف الثالثة، عوائق إضافية. وغالباً ما تؤدي المناطق المحمية المتداخلة إلى تقييد استخدام الشعوب الأصلية لأراضيها، في حين يؤدي انعدام الأمن بسبب الجماعات المسلحة والنزاعات والبُعد واعتراضات الأطراف الثالثة إلى تأخير إحراز التقدم⁽¹⁰²⁾. وتواجه بعض الشعوب الأصلية مشكلة التخصيص التعسفي أو غير القانوني لأراضيها التقليدية لأطراف ثالثة⁽¹⁰³⁾.

(96) انظر الرابط: www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/06/brazil-un-expert-concerned-about-legal-doctrine-threatening.

(97) انظر، على سبيل المثال، المادة 75 من دستور الأرجنتين.

(98) المرسوم التشريعي رقم 22175، المادة 11. وانظر أيضاً الرابط: www.ohchr.org/en/press-releases/2024/02/peru-changes-forestry-law-will-threaten-survival-indigenous-peoples-un.

(99) القانون رقم 445 لعام 2003، المادة 33.

(100) القانون رقم 20249 لعام 2008.

(101) Inter-American Court of Human Rights, *Indigenous Communities members of the Lhaka Honhat (Our Land) Association v. Argentina* (2020); Inter-American Court of Human Rights, *Indigenous Maya Q'eqchi' Agua Caliente Community v. Guatemala* (2023).

(102) بيان مقدم من مركز موارد القانون الهندي.

(103) بيانات مقدمة من منظمة جنسية سيكوبي في إكوادور، وتلاتشينالان: مجموعة الدعم لمدن الهنود في مونتانيا، ومركز المساعدة القانونية للشعوب الأصلية، ومنظمة البقاء الثقافي، والفريق المعني بحفظ الأمازون، ومركز موارد القانون الهندي، ورابطة باري ويسنا المتعددة الثقافات.

62 - ومع ذلك، هناك ممارسات إيجابية آخذة في الظهور في المنطقة، بما في ذلك الحالات التي تشارك فيها الشعوب الأصلية بنشاط في جميع مراحل تعليم الحدود والتملك⁽¹⁰⁴⁾. ففي كولومبيا والبرازيل، ساهمت الشراكات بين منظمات الشعوب الأصلية والمجتمع المدني والمؤسسات العامة في تعزيز الدعم التقني والقانوني من أجل الاعتراف بالأراضي، كما عززت قدرة الشعوب الأصلية على الدفاع عن حقوقها في الأراضي⁽¹⁰⁵⁾. وفي منطقة الأمازون البيروفية، وقعت إحدى منظمات الشعوب الأصلية اتفاقات مشتركة بين المؤسسات مع الدولة لدعم إجراءات تملك الأراضي وتعزيز المنهجيات التشاركية. وعلاوة على ذلك، قامت شعوب أصلية مختلفة بتنفيذ عمليات "تعليم الحدود الذاتي" لأراضيها كاستراتيجية تكميلية لحمايتها⁽¹⁰⁶⁾.

جيم - التوفيق بين حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والمصالح المتنافسة

63 - في جميع أنحاء المنطقة، هناك اتجاه مثير للقلق الشديد يتمثل في ركود إجراءات حماية أراضي الشعوب الأصلية بل وحتى تراجعها.

64 - ويتجلى التراجع التشريعي بوضوح في العديد من البلدان التي عدلت أو تسعى إلى تعديل الأطر القانونية أو السياسات القائمة بطرق تضعف الحماية الممنوحة لحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، وذلك بهدف النهوض بالصناعات الاستخراجية ومشاريع الطاقة المتجددة والأعمال التجارية الزراعية ومشاريع البنية التحتية الواسعة النطاق. ومن بين الحالات البارزة "الإطار الزمني" في البرازيل، والمبادرات التي أُطلقت في الأرجنتين ونيكاراغوا وغواتيمالا⁽¹⁰⁷⁾.

65 - وتوجد في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية قوانين تنص على التشاور مع الشعوب الأصلية، لكن هذه القوانين غالباً ما لا تستوفي معايير الموافقة الحرة المسبقة المستتيرة⁽¹⁰⁸⁾. وغالباً ما تُعقد المشاورات بعد اتخاذ القرارات، أو تركز على الشكليات الإجرائية، أو تقتصر على مشاركة حقيقية من جانب الشعوب الأصلية⁽¹⁰⁹⁾. وفي بعض الأحيان، تُبرم اتفاقات مع أفراد محددين لا يمثلون المجتمعات المحلية المتأثرة⁽¹¹⁰⁾.

66 - وفي جميع أنحاء المنطقة، تتعرض حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي للتهديد بسبب تزايد انعدام الأمن الناجم عن الجريمة المنظمة والجماعات الإجرامية التي تحتل أراضيها وتسيطر عليها، لا سيما في المناطق الحدودية والغابات والمناطق النائية. وقد عززت العديد من البلدان وجودها العسكري في أراضي الشعوب الأصلية، غالباً في ظل حالات الطوارئ ومن خلال تصوير الشعوب الأصلية على أنها تشكل

(104) انظر البيان المقدم من مركز المساعدة القانونية للشعوب الأصلية.

(105) بيان مقدم من الفريق المعني بحفظ الأمازون.

(106) بيان مقدم من مركز موارد القانون الهندي.

(107) انظر، على سبيل المثال، الأرجنتين، القانون رقم 27.742 لعام 2024 الذي ينص على إنشاء نظام الحوافز للاستثمارات الكبرى؛ أو نيكاراغوا، القانون رقم 1258 (قانون المناطق الحدودية)؛ أو غواتيمالا، القانون رقم 6663 (القانون الخاص بتنظيم الأراضي الممنوحة من قبل رؤساء الدولة). وانظر أيضاً: Tatiana Alfonso Sierra, Ana Braconnier De León and Rachel Sieder, "Indigenous Peoples and Land Claiming in Latin America", *Annual Review of Law and Social Science*, 2025, vol. 21: 249–267.

(108) انظر المحكمة الدستورية لإكوادور، القرار 273-19-JP.

(109) بيان مقدم من ثلاثينيان: مجموعة الدعم لمدن الهنود في مونتانيا.

(110) بيان مقدم من مؤسسة جائزة رايت لايفليهود.

تهديدات أمنية أو شركاء في الجريمة، كما هو الحال في إكوادور⁽¹¹¹⁾. ومنذ عام 2022، ظلت شيلي تفرض حالة طوارئ دستورية في مناطقها الجنوبية بسبب أعمال العنف المرتبطة بالمنازعات التاريخية على الأراضي، حيث تُطبق قوانين مكافحة الإرهاب ضد شعب المابوتشي⁽¹¹²⁾. وفي المكسيك، تدخلت الدولة في أراضي الشعوب الأصلية، متذرعة في كثير من الأحيان بالعنف أو بوجود الجريمة المنظمة.

67 - ولا تزال أمريكا اللاتينية واحدة من أخطر المناطق بالنسبة للمدافعين عن أراضي الشعوب الأصلية والبيئة، حيث تستغل الجهات الإجرامية والاقتصادية أوجه الضعف في الحوكمة والتأخر في الاعتراف بأراضي الشعوب الأصلية. ويواجه المدافعون عن أراضي الشعوب الأصلية التهريب والاعتقال التعسفي والاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب بل وحتى الموت. وفي عام 2024، كان حوالي ثلثي المدافعين عن حقوق الإنسان الذين قُتلوا أو اختفوا من سكان الشعوب الأصلية⁽¹¹³⁾.

68 - ولا يزال الإفلات من العقاب على الهجمات الموجهة ضد قادة الشعوب الأصلية ظاهرة منتشرة على نطاق واسع، في حين لا توجد آليات الحماية إلا في عدد قليل من الدول⁽¹¹⁴⁾. وردا على ذلك، أنشأت بعض الشعوب الأصلية مجموعات أمنية مجتمعية وآليات مراقبة إقليمية خاصة بها لحماية أراضيها، مثل "حراس الشعوب الأصلية" (*guardia indígena*)⁽¹¹⁵⁾.

69 - وقد وثّق المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية نمطا من الهجمات الموجهة ضد قادة الشعوب الأصلية، ولا سيما القيادات النسائية، بهدف تقويض معنويات المجتمعات الأصلية وقدرتها على الصمود⁽¹¹⁶⁾. وبالمثل، فقد لاحظ وقوع هجمات ضد مجموعات الأمن التابعة لمجتمعات الشعوب الأصلية، التي تنظر إليها الدول والشبكات الإجرامية والمستحذون على الأراضي أحيانا على أنها تهديدات لمصالحهم. وقد دأبت آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان على حث الدول على عدم تجريم الشعوب الأصلية وضمان حمايتها من الجهات الإجرامية غير الحكومية⁽¹¹⁷⁾.

70 - ويُعد عدم تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم المحلية ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان مثالا آخر على اتجاه التراجع والركود في مجال حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي في المنطقة⁽¹¹⁸⁾.

(111) بيان مقدم من منظمة جنسية سيكوباي في إكوادور.

(112) بيان مقدم من مركز الدراسات والبحوث لمجتمع الباحثين في تاريخ مابوتشي. وانظر أيضا الرابط: www.gob.cl/en/news/president-boric-participates-in-launch-of-presidential-commission-for-peace-and-understanding-and-announces-its-members/?__cf_chl_f_tk=slQ4.EnFp9TA63O16l.tkq_Pfe6aCpKH2xHS58YcG.8-1783263370-1.0.1.1-q7V0nMtJZoSg8AIXZuMilaCgN8mlz9XbC8c3QHsD3bs.

(113) Global Witnesses, *Roots of Resistance*, 2025، و www.ohchr.org/en/press-releases/2025/11/un-experts-condemn-deadly-attack-guarani-and-kaiowa-indigenous-peoples. وانظر أيضا الرسائل COL 3/2026 و MEX 2/2026 و MEX 1/2026 و MEX 14/2025 و BRA 6/2025 و BOL 2/2025 و NIC 2/2025 و GTM 5/2025.

(114) بيانات مقدمة من حكومة كوستاريكا، والفريق المعني بحفظ الأمازون، وتلاتشينا لان: مجموعة الدعم لمدن الهنود في مونتانيا.

(115) انظر البيان المقدم من تلاتشينا لان: مجموعة الدعم لمدن الهنود في مونتانيا، والرابط: www.alianzaceibo.org/guardia-indigena-ejerciendo-derechos-defendiendo-vida-y-territorio/.

(116) انظر A/HRC/39/17.

(117) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/46/35.

(118) انظر، على سبيل المثال، قضية *Saramaka People v. Suriname* وقضية *Garifuna Afro-Indigenous Communities v. Honduras*.

كما واجهت منظومة البلدان الأمريكية، التي أصبحت الملاذ الأخير للعديد من الشعوب الأصلية في المنطقة، تحديات شملت انتكاسات ومناقشات بشأن التدابير الاحترازية.

سادسا - أمريكا الشمالية

71 - على الرغم من الاعتراف بالشعوب الأصلية، بدرجات متفاوتة، كأهم ذات سيادة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، فإنها لا تمارس سيطرة كاملة على أراضيها وأقاليمها ومواردها وطرق عيشها.

72 - وفي عام 2021، أقرت الحكومة الاتحادية الكندية قانون إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واعتمدت خطة عمل في عام 2023، على الرغم من أن تأثيرها لم يتضح بعد.

ألف - الاعتراف القانوني

73 - يُعترف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي في كندا والولايات المتحدة في مجموعة متنوعة من المعاهدات التاريخية والحديثة والاتفاقيات الأخرى والقضايا القضائية والأحكام الدستورية والقوانين. وفي كلا البلدين، تشمل هذه الحقوق المعترف بها قانونيا حقوق جمع المحصول وغيرها من حقوق الاستخدام، والحق في العيش على الأراضي التي تحتفظ بها الدولة بصفتها أمانة عليها، وفي حالات نادرة، حقوق ملكية معترف بها لتتيح للشعوب حق امتلاك أراضيها وأقاليمها ومواردها التقليدية والسيطرة عليها والاستفادة منها.

74 - وغالبا ما تنشأ خلافات بين الشعوب الأصلية والدول بشأن تفسير المعاهدات. وتؤكد كندا والولايات المتحدة أن الشعوب الأصلية قد تنازلت عن حقوقها في الأراضي، في حين ترى الشعوب الأصلية أن المعاهدات هي اتفاقات لتقاسم الأراضي دون التنازل عن الحقوق⁽¹¹⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، لا تعترف الدولة بجميع الشعوب الأصلية في المنطقة⁽¹²⁰⁾. ففي الولايات المتحدة، ورغم أن أكثر من 500 قبيلة قد حظيت بالاعتراف على الصعيد الاتحادي، هناك المئات غيرها تسعى للحصول على هذا الاعتراف⁽¹²¹⁾.

75 - وفي كلا البلدين، توجد "مناطق محمية" أو "محميات"، حيث تحتفظ الدولة أو التاج الملكي بالأراضي على سبيل الأمانة لصالح الأمريكيين الأصليين والأمم الأولى. إلا أن الاعتراف بأراضي المحميات لم يمنع سرقة هذه الأراضي ومصادرتها. ففي كندا، خلصت اللجنة الملكية المعنية بالشعوب الأصلية المنشأة في عام 1996 إلى أن الشعوب الأصلية فقدت، منذ تأسيس كندا في عام 1867، حوالي ثلثي الأراضي التي كان من المفترض أنها أراض محمية. وفي الولايات المتحدة، يقيم أفراد من الشعوب الأصلية وغير الأصلية في العديد من المناطق المحمية، ويعملون فيها ويمتلكون عقارات فيها⁽¹²²⁾، مما يؤدي إلى ترتيبات معقدة فيما يتعلق باستخدام الأراضي والاختصاص القضائي، في ظل قيم مشتركة تتعلق بالاستدامة وتقرير المصير⁽¹²³⁾.

Fumoleau, R., *As Long as This Land Shall Last: A History of Treaty 8 and Treaty 11* (Calgary: (119) University of Calgary Press, 2004).

(120) بيانان مقدمان من منظمة 7 Directions of Service وقبيلة وينيم وينتو.

(121) بيان مقدم من قبيلة وينيم وينتو.

(122) Royster, J., "The Legacy of Allotment", *Arizona State Law Journal* (1995).

(123) Carpenter, K., and Riley, A., "Privatizing the Reservation?", *Stanford Law Review*, vol. 71 (2019).

76 - ومع ذلك، لا يوجد نظام من هذا القبيل للمحميات أو المناطق المحمية المخصصة للإنويت أو الميتيس في كندا أو في ولاية هاواي. وفي ألاسكا، ألغي نظام المحميات بموجب قانون تسوية مطالبات سكان الشعوب الأصلية في ألاسكا لعام 1971، حيث تُدار الأراضي حالياً بشكل أساسي من خلال نظام من الشركات التي يديرها سكان الشعوب الأصلية⁽¹²⁴⁾. وفي هاواي، تتمتع الشعوب الأصلية بحقوق استخدام الأراضي والمياه بما يتوافق مع عاداتها وتقاليدها⁽¹²⁵⁾.

77 - وفي الولايات المتحدة، لا تزال العديد من الأراضي الواقعة ضمن الأقاليم التقليدية للشعوب الأصلية خاضعة للملكية "العامة" وإدارة الحكومة الاتحادية أو حكومات الولايات، أو خاضعة للملكية الخاصة لأفراد وكيانات. وفي هذه الأراضي، تتمتع الكيانات من غير الشعوب الأصلية عموماً بسلطة تحديد استخدام الأراضي وتميئها، مع مراعاة المتطلبات الاتحادية المتعلقة بالتشاور مع الحكومات القبلية.

78 - وبالإضافة إلى ذلك، يُستثنى "حق التملك للشعوب الأصلية" من الاعتراف القانوني أو الحماية أو التعويض بموجب دستور الولايات المتحدة⁽¹²⁶⁾. ومع ذلك، استشهدت محكمة اتحادية مؤخراً بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، مما مهد الطريق لتسوية تعترف بحقوق قبيلة "جيميز بويلو" في الاستمرار في استخدام الأراضي التي تتمتع فيها بحق التملك للشعوب الأصلية⁽¹²⁷⁾.

باء - تعليم حدود الأراضي وتمليكها

79 - في كندا، تُدرج المحميات القائمة في سجلات الأراضي باعتبارها قطع أراضي مملوكة للتاج الملكي. وتتناول إجراءات المطالبات المحددة مسألة إعادة أراضي الشعوب الأصلية التي استولى عليها التاج الملكي بشكل غير مشروع. وتُعدّ إجراءات مثل "مطالبات حقوق ملكية الأراضي بموجب المعاهدات" و "الإضافات إلى المحميات" خطوات أساسية في عمليات تعليم الحدود والتمليك الرسمية⁽¹²⁸⁾.

80 - وتشارك الشعوب الأصلية من خلال تقديم الأدلة والتفاوض ورفع الدعاوى القضائية⁽¹²⁹⁾. ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات مكلفة، وتشكل تحديات قانونية، وتستغرق وقتاً طويلاً، وقد تمتد أحياناً لعقود⁽¹³⁰⁾. وقد انسحبت بعض جماعات الشعوب الأصلية من إجراءات المطالبة بسبب التكاليف الباهظة والتأخيرات الطويلة⁽¹³¹⁾.

(124) انظر A/HRC/21/47/Add.1.

(125) دستور هاواي، المادة الثانية عشرة، البند 7 (1978).

(126) المحكمة العليا للولايات المتحدة، قضية *Tee-Hit-Ton Indians v. United States* (1955).

(127) محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة العاشرة، قضية *Pueblo of Jemez v. United States* (16 تشرين الأول/أكتوبر 2024). انظر أيضاً الرابط: www.doi.gov/pressreleases/interior-department-signs-settlement-agreement-recognizing-jemez-pueblos-rights

(128) بيانان مقدمان من شيرينا إيفانز وسياً أحمد.

(129) المرجع نفسه.

(130) بيان مقدم من شيرينا إيفانز.

(131) انظر A/HRC/54/31/Add.2.

- 81 - وفي عام 2024، وقعت كندا واتحاد الميتيس في مانيتوبا (حكومة شعب الميتيس على النهر الأحمر) معاهدة الاعتراف بالحكم الذاتي للميتيس على النهر الأحمر وتنفيذها⁽¹³²⁾. وفي عام 1993، وقّعت كندا واتحاد تونغافيك في نوناووت اتفاق مطالبات الأراضي في نوناووت، الذي منح شعب الإنويت حق ملكية ما يزيد عن 350 000 كيلومتر مربع في نوناووت، في ما يُعد أكبر تسوية لمطالبات الأراضي الخاصة بالشعوب الأصلية في تاريخ كندا⁽¹³³⁾.
- 82 - وأنشأت الولايات المتحدة لجنة مطالبات الهنود الأمريكيين في عام 1946 لمعالجة مسألة نزع الملكية التي حدثت في الماضي، لكن اللجنة لم تقدم سوى تعويضات مالية، وهو ما رفضه العديد من الشعوب الأصلية، مما ترك مطالبات الأراضي دون حل⁽¹³⁴⁾.

جيم - التوفيق بين المصالح المتنافسة

- 83 - في كثير من الأحيان، لا تحظى حقوق الشعوب الأصلية بالحماية عندما تتعارض مع المصالح الاقتصادية. وتؤدي الموافقة على مشاريع تنمية الموارد دون موافقة الشعوب الأصلية أو السماح بالمطالبة بحقوق التنقيب عن المعادن دون قيود إلى نشوب منازعات في كندا والولايات المتحدة⁽¹³⁵⁾.
- 84 - وتتعرض الشعوب الأصلية التي تدافع عن أراضيها لمراقبة الشرطة والمضايقات والاستخدام المفرط للقوة؛ والأوامر الزجرية وإجراءات قضائية أخرى مكلفة؛ والتهم الجنائية والسجن؛ والضغوط الاقتصادية⁽¹³⁶⁾. كما لوحظت صلة بين وجود الصناعات الاستخراجية في أراضي الشعوب الأصلية وارتفاع معدلات العنف الجنساني، بما في ذلك الاتجار بالبشر⁽¹³⁷⁾.
- 85 - وبالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً تشجيع إجراء إصلاحات تشريعية لتسهيل الموافقة على المشاريع التي تُعتبر ذات "مصلحة وطنية"، وغالباً ما يكون ذلك على حساب حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي وحققها في تقرير المصير. ومن الأمثلة على ذلك: قانون الاقتصاد الكندي الموحد، وقانون حماية أونتاريو من خلال تحرير اقتصادنا، وقانون مشاريع الطاقة المتجددة (تبسيط إجراءات الترخيص) في كولومبيا البريطانية، وقانون مشاريع البنية التحتية.
- 86 - وفيما يتعلق بالتشاور والموافقة الحرة المسبقة المستنيرة، غالباً ما يُنظر إلى التشاور مع الشعوب الأصلية على أنه مجرد شرط إجرائي يفترض إلى أي أثر جوهري⁽¹³⁸⁾. فالدولة، سواء على المستوى الاتحادي

(132) تجري حالياً القراءة الثانية في مجلس العموم؛ وبمجرد اكتمال تلك العملية، ستصبح المعاهدة جزءاً من القانون الكندي. انظر الرابط: www.mmf.mb.ca/news/red-river-metis-self-government-recognition-and-implementation-treaty-goes-to-second-reading-in-the-house-of-commons.

(133) انظر الرابط: <https://nlca.tunngavik.com>.

(134) بيان مقدم من رابطة شؤون الهنود الأمريكيين وصندوق الأراضي العامة.

(135) بيان مقدم من سبأ أحمد. وانظر أيضاً E/2024/43، الفقرة 30.

(136) بيان مقدم من شيرينا إيفانز.

(137) انظر CEDAW/C/CAN/CO/10.

(138) بيانات مقدمة من رابطة شؤون الهنود الأمريكيين وصندوق الأراضي العامة، وتشارلز هوكيمو، والأمة الأولى لميكيسيو كري. انظر أيضاً CCPR/C/CAN/CO/7 و CERD/C/USA/CO/10-12.

أو على مستويات أخرى، تتمتع بسلطة واسعة على أراضي الشعوب الأصلية، ويمكنها اتخاذ قرارات تؤثر على أراضي تلك الشعوب دون الحصول على موافقتها.

87 - وغالبا ما يؤدي إنشاء المتنزهات الطبيعية والمناطق المحمية أو توسيع نطاقها إلى استبعاد الشعوب الأصلية وتجريمها بسبب أنشطتها في جمع المحصول وممارستها الثقافية وتنقلها داخل أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، يتم دخول أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية واستخدامها لأسباب عسكرية وأمنية وطنية، وغالبا ما يجري ذلك دون الحصول على موافقة حرة مسبقة مستنيرة من الشعوب الأصلية⁽¹³⁹⁾. وقد صدرت مؤخرا أوامر إلى وزارة الزراعة بتسليم موقع مقدس إلى إحدى شركات التعدين الكبرى، على الرغم من اعتراضات شعب الأباتشي، الذين يمارسون شعائهم الدينية في ذلك الموقع⁽¹⁴⁰⁾.

88 - وفي الولايات المتحدة، يُعد الاتفاق المبرم بين الشعوب الأصلية ووكالات الأراضي الاتحادية بشأن الإدارة المشتركة أو التعاونية للمتنزهات والمعالم الوطنية مثالا إيجابيا في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، تتم إدارة نصب بيرز إيرز الوطني بشكل مشترك من قبل لجنة مشتركة بين القبائل⁽¹⁴¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت وزارة الداخلية والوكالات ذات الصلة مؤخرا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما أحكامه المتعلقة بالموافقة الحرة المسبقة المستنيرة، باعتبارها أفضل الممارسات لحماية حقوق الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالمواقع المقدسة الموجودة على الأراضي الاتحادية⁽¹⁴²⁾.

سابعا - منطقة المحيط الهادئ

ألف - الاعتراف القانوني

89 - تشهد منطقة المحيط الهادئ، على غرار مناطق أخرى، اتجاها نحو تقويض حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي من خلال القوانين والسياسات الرجعية في بعض البلدان⁽¹⁴³⁾.

90 - ومنذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، لم تسن أستراليا أي قانون رئيسي يعترف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي. وقد أقر قانون تملك أراضي الشعوب الأصلية لعام 1993، الذي صدر عقب قرار مابو الذي رفض مبدأ الأرض المشاع (*terra nullius*)، بأن الشعوب الأصلية تمتلك حقوق الملكية الأصلية على أراضيها ومياهها التقليدية، وفقا لقوانينها وعاداتها. وفي عام 1998، أدت التعديلات التي أدخلت على قانون تملك أراضي الشعوب الأصلية إلى تقليص مستوى الحماية الممنوحة لحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، كما أشارت إلى ذلك لجنة القضاء على التمييز العنصري⁽¹⁴⁴⁾.

(139) بيان مقدم من مركز موارد القانون الهندي.

(140) انظر الرابط: www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/cerd/earlywarning/letters/cerd-ewuap-letter-115-usa2.pdf

(141) انظر الرابط: <https://npshistory.com/publications/blm/bears-ears/psf-v41n3-2025.pdf>.

(142) United States Department of the Interior, "Advancing the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples" (2025).

(143) انظر الرسالة NZL 2025/2.

(144) انظر CERD/C/54/Misc.40/Rev.2.

91 - وقد تحقق التقدم المحدود الذي أحرز في مجال حقوق الشعوب الأصلية في أستراليا في أراضيها بشكل أساسي من خلال الدعاوى القضائية، مثل قضية كومنولث أستراليا ضد يونوبينغو في عام 2025، حيث مُنحت تعويضات عن انتهاكات حقوق تملك أراضي الشعوب الأصلية. وفي قضية أخرى حديثة، أمرت المحكمة الاتحادية لأستراليا شركة التعدين Fortescue بدفع تعويض يزيد على 100 مليون دولار أمريكي لشعب يندجيبارندي الأصلي جبرا للإضرار بحقوق تملك الأراضي الأصلية وإبطالها، الناجمين عن تنفيذ الشركة لمشروع "سولومون هاب" لاستخراج خام الحديد⁽¹⁴⁵⁾.

92 - وأشار جيمس أنايا، المكلف بالولاية السابق، إلى تطورات إيجابية خلال زيارته لنيوزيلندا عام 2011. وقال إن نيوزيلندا قد حققت خطوات كبيرة نحو النهوض بحقوق شعب الماوري، بسبل منها إعرابها عن دعمها لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتخاذها خطوات لإلغاء قانون الشواطئ الأمامية وقاع البحر لعام 2004 وإصلاحه⁽¹⁴⁶⁾. ومع ذلك، فقد تباطأ مؤخرا التقدم المحرز بشأن أحكام حقوق ملكية الأراضي الواردة في معاهدة وايتانغي، حيث واجه عقبات وانتكاسات، وُصفت بأنها "اتجاه نحو التقويض المستمر لحقوق الشعوب الأصلية الماورية من خلال تشريعات وسياسات رجعية من شأنها أن تنتهك الالتزامات الدولية [للبلد]"⁽¹⁴⁷⁾.

93 - ولا تزال حقوق الماوري في الأراضي تقتصر إلى الاعتراف الدستوري. ورغم أن الأحكام القضائية قد اعترفت بملكية الماوري العرفية كجزء من القانون العام، أدت قوانين مختلفة إلى تقليص هذه الحماية على مر الزمن من خلال تحويل الملكية الجماعية إلى سندات ملكية فردية قابلة للبيع، وذلك عن طريق محكمة أراضي الماوري⁽¹⁴⁸⁾.

94 - وفي ظل غياب ضمانات دستورية شاملة، يبقى الاعتراف بحقوق الماوري في الأراضي وحمايتها موزعين على التشريعات العامة وقوانين التسوية وفق أحكام المعاهدة والتفسيرات القضائية لمعاهدة وايتانغي. وبالتالي، تظل هذه الحقوق عرضة للتجاوزات السياسية، مما يؤدي إلى انعدام الأمن والاستقرار بشأنها. فعلى سبيل المثال، يمنح قانون المنطقة البحرية والساحلية (تاكوتاي موانا) لعام 2011 الشعوب الأصلية الماورية حقوقا معينة في المناطق البحرية والساحلية من خلال "حق الملكية البحرية العرفية"، على الرغم من أن هذه الحقوق تظل خاضعة لحقوق الملكية والشروط التي تحددها الدولة. وقُدّم تعديل على هذا القانون في عام 2024، يفرض متطلبات أكثر صرامة على الماوريين، بما في ذلك اشتراط إثبات "الاستخدام والشغل الحصريين" لمنطقة محددة منذ عام 1840 وحتى الوقت الحاضر دون "انقطاع جوهري"⁽¹⁴⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تسلط المناقشات الأخيرة بشأن تشريع "مبادئ

(145) المحكمة الاتحادية لأستراليا، قضية *Yindjibarndi Ngurra Aboriginal Corporation RNTBC v. State of Western Australia* (2026).

(146) A/HRC/18/35/Add.4، الفقرة 66.

(147) انظر الرسالة NZL 2025/2.

(148) بيان مقدم من لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا؛ و Waitangi Tribunal, Rangahaua Whānui series، و Boast, R., (2011) "Foreshore and Seabed, Again", *New Zealand Journal of Public and International Law*.

(149) Marine and Coastal Area (Takutai Moana) (Customary Marine Title) Amendment Act 2025.

المعاهدة“ الضوء على التراجع المستمر في الحماية القانونية لحقوق الماوري في الأراضي، وتكشف عن هشاشة هذه الحقوق وتعرضها للإلغاء التشريعي من جانب واحد⁽¹⁵⁰⁾.

95 - وتعترف بلدان أخرى في المنطقة بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي استنادا إلى القانون العرفي. ففي بابوا غينيا الجديدة، على سبيل المثال، حيث تمتلك الشعوب الأصلية ما يقرب من 90 في المائة من الأراضي بموجب نظام الحياة العرفي⁽¹⁵¹⁾، ينظر البرلمان حاليا في مشروع قانون الحياة العرفية للأراضي، بهدف تعزيز الحماية المتعلقة بحقوق الحياة لأصحاب الأراضي العرفية، بما في ذلك إنشاء سجل للعشائر وسجل للأراضي العرفية⁽¹⁵²⁾. وفي كاليدونيا الجديدة، يوفر اتفاق نوميّا الإطار العام للاعتراف بالحقوق العرفية للشعوب الأصلية⁽¹⁵³⁾.

باء - تعليم حدود الأراضي وتمليكها

96 - في أستراليا، ينظم قانون حقوق تملك أراضي الشعوب الأصلية الإجراءات المتبعة لتحديد حقوق تملك أراضي الشعوب الأصلية، حيث يشترط إثبات وجود صلة متواصلة بالمنطقة المطالب بها وفقا للقوانين والعادات التقليدية. ويُعد هذا تحديا استثنائيا وعبء إثبات في سياق التهجير القسري والتجريد من الممتلكات اللذين تعرضت لهما الشعوب الأصلية في أستراليا على مر التاريخ. وفي معظم الحالات، تحتاج الشعوب الأصلية إلى المساعدة القانونية نظرا لتعقيدات الإجراءات والمسائل المختلفة التي قد يتعين معالجتها، بما في ذلك المطالبات المتداخلة المتنافسة⁽¹⁵⁴⁾. وفي المتوسط، تستغرق الإجراءات ما بين 5 أعوام و 15 عاما، وقد تكون الرسوم تعجيزية.

97 - ويُعد مسح المناطق النائية أمرا صعبا، كما أن الإجراءات البيروقراطية تعرقل التقدم، وتؤدي المطالبات المتداخلة على الأراضي إلى نشوب منازعات، وتؤدي أحيانا إلى توجيه تهم جنائية ضد المدافعين عن الأراضي⁽¹⁵⁵⁾. وعلى الرغم من أنه ينبغي للشعوب الأصلية أن تلعب دورا رئيسيا في عملية تعليم الحدود، فإن المحاكم هي التي تقرر في نهاية المطاف مسار الحدود، لا سيما عندما تختلف روايات المجتمعات المحلية.

98 - وفي نيوزيلندا، بالنسبة للأراضي المصنفة قانونيا على أنها أراض ماورية، تتطلب إجراءات تعليم الحدود والتمليك إجراء مسح وتقديم طلب إلى محكمة أراضي الماوري أو السلطات المختصة ثم التسجيل لاحقا. وعادة ما يكون أصحاب الحقوق المعترف بهم قانونا هي صناديق استثمارية أو شركات تأسست بموجب تشريعات الدولة⁽¹⁵⁶⁾. وغالبا ما تكون هذه الإجراءات مكلفة ومعقدة من الناحية التقنية وتستغرق وقتا طويلا، لا سيما عندما تكون الحدود محل نزاع؛ ويبقى القرار النهائي في ما يتعلق بالحدود من مسؤوليات

(150) بيان مقدم من لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا. وانظر أيضا الرسالة NZL 2025/2.

(151) بيان مقدم من رابطة نساء الشعوب الأصلية "الإنسانية والطبيعية".

(152) انظر الرابط: <https://papuanewguinea.un.org/en/311690-historic-step-forward-customary-land-reform-papua-new-guinea>.

(153) المادة 14.

(154) بيان مقدم من غوينيت غوفاردان.

(155) بيان مقدم من ميجيكا روز لوس.

(156) بيان مقدم من لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

السلطات المختصة في الدولة. ووفقاً للتقارير، فقد وقعت الحكومة، حتى عام 2025، ما مجموعه 100 عقد تسوية⁽¹⁵⁷⁾. ومع ذلك، أدت ترتيبات تعليم الحدود والملكية هذه أيضاً إلى تحويل الروابط المتداخلة والموسمية والروحية بالأرض والمياه إلى توزيع قطع أرض محددة مُخصصة لمالكين أفراد، مما أدى إلى تهيش وتقويض هياكل الحوكمة الجماعية⁽¹⁵⁸⁾.

99 - وفي كاليدونيا الجديدة، نجحت وكالة التنمية الريفية وتخطيط الأراضي المكلفة، بموجب اتفاق نواميا، بإدارة إصلاح الأراضي ومسح وتسجيل الأراضي العرفية في إعادة أكثر من 115 000 هكتار من الأراضي إلى شعب الكاناك الأصلي. ومع ذلك، فإن تعليم حدود الأراضي وفقاً للحدود التقليدية للشعوب الأصلية (مثل الغطاء النباتي والأحياء المقدسة) يشكل تحدياً لنظم المعلومات الجغرافية الغربية الثابتة، مما يستلزم اتباع نهج هجينة وتشاركية⁽¹⁵⁹⁾.

جيم - التوفيق بين المصالح المتنافسة

100 - في كل من أستراليا ونيوزيلندا، تلجأ الشعوب الأصلية إلى المحاكم وحملات الدعوة وآليات الأمم المتحدة من أجل حماية حقوقها في الأراضي.

101 - وفي أستراليا، يمنح نظام القوانين المستقبلية المنصوص عليه في قانون حقوق تملك أراضي الشعوب الأصلية حاملي حقوق ملكية الأراضي الأصلية والمطالبين بها حقوقاً إجرائية، بما في ذلك الحق في التشاور والتفاوض، عندما تُستخدم أراضيهم أو مياههم في أنشطة مثل التعدين أو مشاريع البنية التحتية من قبل الحكومة أو القطاع الخاص. ومع ذلك، غالباً ما تكون قدرة الشعوب الأصلية على التفاوض محدودة بسبب عوامل مثل محدودية الموارد، ونقص المعلومات، وضيق الجداول الزمنية، والمتطلبات القانونية التي تفرضها المحكمة الوطنية المعنية بتمليك أراضي الشعوب الأصلية⁽¹⁶⁰⁾.

102 - وفي نيوزيلندا، يخضع حق الشعوب الأصلية في الأراضي، في الواقع العملي، في كثير من الأحيان لمصالح الدولة والمصالح التجارية⁽¹⁶¹⁾. وغالباً ما تسمح القوانين القطاعية التي تنظم شؤون الحفظ والتعدين والطاقة والبنية التحتية والمبادرات المتعلقة بالمناخ أو التنوع البيولوجي بممارسة أنشطة على أراضي ومياه الشعوب الأصلية أو تؤثر عليها دون الحصول على موافقتها الحرة المسبقة المستنيرة. وبموجب التشريعات المتعلقة بالبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، تُفرض أحياناً صفة المناطق المحمية على الأراضي التي ورثها السكان الأصليون عن أسلافهم، مع تقييد الاستخدام العرفي لها واتخاذ القرارات بشأنها⁽¹⁶²⁾. وفي حين أن بعض القوانين والسياسات تنص على ضرورة التشاور مع الشعوب الأصلية فيما يتعلق باتخاذ القرارات بشأن الأراضي والموارد ومسايد الأسماك والحفاظ على البيئة، من بين أمور

(157) انظر الرابط: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=39168>.

(158) Boast, R., "Foreshore and Seabed, Again", *New Zealand Journal of Public and International Law* (2011).

(159) بيان مقدم من جاناي توكوتوكو وألوسيو غيلين.

(160) تحديد القانون المستقبلي هو قرار تتخذه المحكمة بشأن ما إذا كان القانون المستقبلي الذي خضع لعملية الحق في التفاوض يجوز تنفيذه، أو يجوز تنفيذه بشروط، أو لا يجوز تنفيذه.

(161) بيان مقدم من لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

(162) المرجع نفسه.

أخرى، فإن التقارير تشير إلى أن إجراءات التشاور تُطبق بشكل غير متسق، ولا تتوافق دائما مع إجراءات اتخاذ القرار الخاصة بالشعوب الأصلية⁽¹⁶³⁾. كما توجد حالات يتعرض فيها المدافعون عن أراضي الشعوب الأصلية للضغط أو الهجوم في وسائل الإعلام العامة.

103 - وفي بابوا غينيا الجديدة، تأثرت أراضي الشعوب الأصلية بشكل عام بعقود الإيجار الخاصة بالمشاريع الزراعية التجارية، وعمليات التصرف في الأراضي العرفية من خلال الحيازة الإجبارية، وبالتوسع الحضري، حيث يُزعم أن الحكومة تيسر عمليات الاستيلاء على الأراضي من قبل الشركات والنخب، وتقتصر في إنفاذ التشريعات البيئية الرامية إلى منع ومكافحة عمليات التلصص من النفايات الصناعية في أراضي الشعوب الأصلية أو تلك التي تؤثر عليها⁽¹⁶⁴⁾. وفي بعض الحالات، تعرضت مجتمعات الشعوب الأصلية للإكراه أو التضييق مما دفعها إلى توقيع اتفاقات لم تفهم مضمونها. وتشير التقارير إلى أن التعويضات المدفوعة غير كافية وغير منتظمة، كما أن الفوائد التي تعود على المجتمعات المحلية من هذه المشاريع قليلة، حيث تستحوذ عليها النخب أو تتعرض لسوء الإدارة من جانب الدولة. وعلى وجه الخصوص، تُستبعد نساء الشعوب الأصلية من عمليات صنع القرار وتقاسم المنافع⁽¹⁶⁵⁾. وعلاوة على ذلك، فإن سكان القرى القريبة من مواقع التعدين وعلى طول ممرات التعدين يقعون ضحايا للعنف والمضايقات⁽¹⁶⁶⁾. ومن الشائع تجريم الشعوب الأصلية التي تدافع عن حقوقها⁽¹⁶⁷⁾.

104 - وفي جميع أنحاء المنطقة، قد يتعرض المدافعون عن أراضي الشعوب الأصلية والبيئة، الذين يعارضون المشاريع أو يطالبون بالحقوق في الأنهار والغابات والمناطق الساحلية، لضغوط كبيرة، بما في ذلك تشويه السمعة علنا والإجراءات القانونية والمضايقات من قبل الشرطة⁽¹⁶⁸⁾.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

105 - أدى اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام 2007 إلى تحسين الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي وحمايتها في مناطق قليلة فقط. ولا تزال هناك دول كثيرة لا تفي بهذه المعايير، ولا تزال هناك فجوة واسعة في التنفيذ على الصعيد العالمي. ويشعر المقرر الخاص بقلق عميق إزاء الاتجاه نحو الركود أو حتى التراجع في مجال حماية حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي في العديد من الدول.

106 - وفي جميع أنحاء العالم، لا تزال الشعوب الأصلية تواجه عقبات كبيرة في الحصول على الاعتراف القانوني بأراضيها وأقاليمها ومواردها، وتعليم حدودها وتمليكها وتوفير الحماية الفعالة لها. وغالبا ما يرقى التأخير في التنفيذ إلى حرمان من الحقوق. ولم تقم سوى دول قليلة بتنفيذ المفهوم الأوسع للملكية

(163) انظر A/HRC/18/35/Add.4.

(164) بيان مقدم من رابطة نساء الشعوب الأصلية "الإنسانية والطبيعة".

(165) المرجع نفسه.

(166) International Work Group for Indigenous Affairs, *The Indigenous World 2026*.

(167) المرجع نفسه.

(168) بيان مقدم من لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

والسيطرة وتقرير المصير، على النحو الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بشكل كامل، وبمراعاة الأهمية الخاصة لأراضي الشعوب الأصلية وسلامتها واحترامهما.

107 - ولا يزال التحيز الهيكلي ضد الشعوب الأصلية واستخداماتها للأراضي وأساليب عيشها، وهو تحيز متجذر بعمق في أنماط التمييز التاريخية والمستمرة، يتغلغل في الأطر التشريعية ويؤثر بشكل خاص على الشعوب الأصلية المتنقلة والشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية أو في مرحلة اتصال أولي والشعوب الأصلية التي تمتلك أراضي بحرية وساحلية. ونتيجة لذلك، فإن المصالح الاقتصادية وغيرها من المصالح تسود بشكل منهجي على حساب حماية حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي.

108 - وعلى الصعيد العالمي، تتعرض حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي للتهديد من جراء الصناعات الاستخراجية، ومشاريع الطاقة المتجددة والمعادن الحيوية، وتطوير البنية التحتية، ومبادرات الحفظ، والتدابير المتعلقة بالمناخ، والسياسات الأمنية.

109 - ولا يزال تنفيذ مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة غير كافٍ. وفي العديد من البلدان، أصبحت المشاورات مجرد إجراء شكلي أو يتم التلاعب بها لإضفاء الشرعية على انتهاكات حقوق الشعوب الأصلية، بدلا من أن تكون عملية حقيقية يمكن من خلالها لهذه الشعوب أن تبت بحرية في التطورات التي تؤثر على أراضيها وأقاليمها ومواردها. وتؤدي هذه الاتجاهات العالمية أيضا إلى زيادة مقلقة في أعمال التجريم والعسكرة والعنف التي تتعرض لها الشعوب الأصلية التي تدافع عن أراضيها وأقاليمها، ولا سيما القيادات النسائية. ولا يزال الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات منتشرا على نطاق واسع.

110 - ولا تزال الحماية الفعالة لأراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها أمرا لا غنى عنه لإعمال حقوقها في تقرير المصير والثقافة والغذاء والصحة وسبل العيش والتنمية المستدامة، ولذلك فإن الأمر يتطلب اهتماما عاجلا لكفالة تمتعها الفعلي بالحقوق التي أقرها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

111 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم الدول بما يلي:

(أ) الاعتراف بالشعوب الأصلية وبحقوقها في امتلاك أراضيها وأقاليمها ومواردها واستخدامها وتطويرها والتحكم فيها، وفقا لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(ب) الوقف الفوري لأي تراجع في الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، وتسريع عملية تحديد أراضي الشعوب الأصلية وتعليم حدودها وتمليكها، بمشاركة، وذلك من خلال إجراءات مبسطة ودعم مالي وتقني كافٍ، مع إيلاء اهتمام خاص للشعوب الأصلية المتنقلة، والشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية أو في مرحلة اتصال أولي والشعوب الأصلية التي تمتلك أراضي بحرية وساحلية؛

(ج) حماية حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي إلى حين الانتهاء من عملية تعليم حدود الأراضي وتمليكها؛

(د) اعتماد تشريعات تكفل الحصول على الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة قبل اتخاذ أي قرارات بشأن أي تدابير تشريعية أو إدارية أو مشاريع تؤثر على أراضي الشعوب الأصلية أو أقاليمها أو مواردها، بما في ذلك مبادرات الاستخراج والحفظ والمناخ والبنية التحتية، وكفالة أن تتوافق جميع القرارات المتعلقة بمصادرة الأراضي مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

- (هـ) كفالة تمكين الشعوب الأصلية من اتخاذ قراراتها بحرية وتحديد أولوياتها في مجال تنمية أراضيها؛
- (و) اعتماد تشريعات تنص على إجراء تقييمات للأثر الاجتماعي والروحي والثقافي والبيئي، بمشاركة الشعوب الأصلية، قبل الموافقة على المبادرات التي تؤثر على أراضيها، بما في ذلك مراعاة الآثار التراكمية الناجمة عن المشاريع القائمة؛
- (ز) استعراض التشريعات والسياسات وتعديلها، بما في ذلك التشريعات القطاعية، لكفالة توافقها مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛
- (ح) منع الهجمات وأعمال التهريب والتجريم والعنف الموجهة ضد الشعوب الأصلية وقادتها والتحقيق فيها، وتوفير الحماية الفعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة لصالح نساء الشعوب الأصلية، وكفالة محاسبة الجناة؛
- (ط) تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم المحلية والإقليمية والدولية وآليات حقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي؛
- (ي) تعزيز الدعم المقدم للمؤسسات الخاصة بالشعوب الأصلية، ونظم الإدارة الإقليمية، ومبادرات رسم الخرائط، وآليات الرصد والحماية المجتمعية؛
- (ك) التصديق على اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 (رقم 169) وتنفيذها، والتنفيذ الكامل لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.